

السعودية تتوقع نموًا 2.5 في المئة نهاية 2018



توقع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان أن يصل حجم صندوق الاستثمارات العامة السعودي بنهاية العام الحالي إلى 400 مليار دولار، مؤكداً أن "الإصلاحات الأخيرة عكست أرقاماً مهمة، من أبرزها تضاعف إيرادات الدولة غير النفطية بنحو 3 مرات في ميزانية المملكة". وأشار بن سلمان خلال جلسة حوارية عقدت بحضور نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، ومشاركة ولي عهد مملكة البحرين الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ورئيس الوزراء اللبناني المكلف سعد الحريري، إلى أن "الأرقام تتحدث عن الإصلاحات التي قمنا بها كما أن المملكة ستواصل الإصلاحات والإنفاق على البنية التحتية، ونتوقع أن ينمو

اقتصاد السعودية بنسبة 2.5% هذا العام". وأوضح ولي العهد السعودي أن الإصلاحات الأخيرة "أثبتت بالأرقام تضاعف الأداء في عدة مجالات خاصة ميزانية الدولة"، معتبراً أن "الميزانية الحالية هي الأكبر بتاريخ السعودية، وفي العام المقبل سنقر أول ميزانية بأكثر من تريليون ريال سعودي". وأشار ولي العهد السعودي إلى تقدم المملكة العربية السعودية إلى المرتبة 39 من 140 دولة على مؤشر التنافسية العالمي الصادر من المنتدى الاقتصادي العالمي. المصدر (موقع العربية. نت، بتصرف)

ولي عهد البحرين: المهلكة لم تسجل نموًا سلبياً رغم التحديات



أكد ولي عهد مملكة البحرين الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، أن "المملكة لم تسجل نموًا سلبياً في الاقتصاد برغم التحديات التي جرت عام 2011". وقال: "أطلقت مملكة البحرين عام 2008 رؤية 2030 والتي كانت مبنية على أسس التنافسية والعدالة والاستدامة، ونحن نعلم إن كنا نريد أن نحقق الاستدامة نريد أن يكون هناك المزيد من النقل يدعمنا". وشدد على أن "البحرين نجحت في مواجهة الاضطرابات عام 2011 ولم يكن فيها أي نمو سلبي وقد وضعنا معالجة لـ 6 مجالات للإنتاج منها الطاقة

والمعملة والقوانين التي يجب أن تكون موازية لأفضل الممارسات العالمية"، مشيراً إلى أن "مستويات الإنفاق التي وضعناها لم تكن متناسبة مع الوضع الراهن، لكننا تمكنا من تحقيق نمو جيد العام الماضي، بسبب تنوع اقتصادنا والنفط أصبح 80% من إجمالي الناتج المحلي لمملكة البحرين". وتابع: "يشكل النفط اليوم 75% من عائدات البحرين وهذا غير مستدام على مستوى الإنفاق الحالي، ولذلك هدف هذا الضخ المالي من حزمة الاستثمارات والدعم الخليجي، ستكون رزمة مالية لإعادة تمكين الاقتصاد

ليكون مستداماً حتى العقد المقبل". المصدر (موقع العربية. نت، بتصرف)

السودان: برنامج إصلاح اقتصادي طارئ لإنقاذ البلاد

أعلن رئيس الوزراء السوداني، معتز موسى، عن برنامج إصلاح اقتصادي عاجل لمدة 15 شهراً بدءاً من الشهر الحالي، ويتضمن مزيداً من إجراءات التقشف، موضحاً أنه "بعد ذلك سيبدأ برنامج إصلاح اقتصادي طويل المدى". وكشف رئيس الوزراء السوداني عن ملامح البرنامج، لافتاً إلى أن "البرنامج يركز على استعادة مسار تنفيذ موازنة 2018 لتعكس على الأداء في 2019 لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

والمرتبات والمزايا للعاملين بالدولة. ويشهد السودان ارتفاعاً قياسيًّا في معدل التضخم الذي بلغ وفق إحصاءات رسمية في أغسطس/ آب الماضي، 66.88% من 63.94% في يوليو/ تموز السابق له. وأعاد الجهاز المركزي للإحصاء في السودان (حكومي) السبب في الارتفاع إلى صعود أسعار مجموعة الأغذية والمشروبات. المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرف)

بخفض متوسط معدل التضخم واستقرار سعر الصرف وإحراز معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي في حدود 4 في المئة". وأشار إلى خفض الطلب الحكومي بشكل عام والاستمرار في إعادة هيكلة أجهزة الدولة في موعد أقصاه 31 ديسمبر (كانون الأول) المقبل لجميع الأجهزة بكافة مستوياتها، وإعداد وتنفيذ برنامج التقشف وتجميد ميزانيات التسيير عند مستوى صرفها الفعلي للعام الجاري عدا بنود الأجور